



رسالة مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، الذي أنشأ المجلس بموجبه إطار تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة. وفي هذا القرار، طُلب إليّ أيضاً أن أقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار لتيسير مواءمته بما يحقق المزيد من الفعالية.

واتخاذ القرار 2719 (2023) بالإجماع شكّل معلماً بارزاً في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فالقرار يستند إلى العلاقة الدائمة بين المنظمتين، ويراعي مكانن قوتها والمزايا النسبية لكل منهما. وبه يكون مجلس الأمن قد استجاب لدعوات موجهة منذ فترة طويلة من أجل دعم عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي - ومنها عمليات إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب - بولايات تصدر عن المجلس ومن خلال الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة، وعلى أساس كل حالة على حدة. وقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد على أهمية القرار خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2024، وانعكست هذه الأهمية في الإجراء 21 من وثيقة المؤتمر الختامية الصادرة بعنوان "ميثاق المستقبل".

وكما ذكرتُ في تقريرتي السابق (انظر S/2024/629)، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على إثر اعتماد القرار 2719 (2023)، بوضع الهيكل الداخلي اللازم لضمان التنفيذ السريع للقرار. وفي هذا الصدد، قمتُ بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات المعنية بالقرار 2719 (2023)، بقيادة وكيل الأمين العام لعمليات السلام، من أجل تنسيق جهود الأمانة العامة وتعاطيتها مع الاتحاد الأفريقي ومع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار.

وتتولى رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الإدارات إدارة عمليات السلام، مع تمثيل من إدارة الدعم العملياتي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل والامتثال ومكتب مكافحة الإرهاب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتم لاحقاً إنشاء فريق عمل تقني رفيع المستوى لدعم عمل فرقة العمل. كما أنشأ الاتحاد الأفريقي فرقة عمل داخلية تحت قيادة مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، يعاضدها فريق عمل بقيادة شعبة عمليات دعم السلام التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وممّا، تشكل فرقة عمل الأمم المتحدة وفرقة عمل الاتحاد الأفريقي فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2719 (2023).



وقامت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوضع خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تفعيل القرار 2719 (2023)، التي أقرناها معاً، أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عُقد في أديس أبابا في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وتركز خريطة الطريق المشتركة على أربعة مجالات أساسية، هي: (أ) التخطيط المشترك وصنع القرار وإعداد التقارير؛ (ب) الدعم المقدم للبعثات؛ (ج) التمويل والميزنة؛ (د) والامتثال وحماية المدنيين. ومن خلال خريطة الطريق المشتركة، أكد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جديد التزامهما بتعميق أوأصر تعاونهما وتعزيز جاهزيتهما المؤسسية والعملياتية المشتركة. وفي هذا الصدد، اتخذت المنظمتان بالفعل خطوات لتنفيذ خريطة الطريق، على أن يكون مفهوماً أن تنفيذ الأنشطة المدرجة بهذه الخريطة ليس شرطاً مسبقاً لتطبيق القرار 2719 (2023).

وضع خريطة طريق مشتركة لتفعيل قرار مجلس الأمن 2719 (2023)

عقب اعتماد قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، عقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سلسلة من المشاورات لمناقشة تفعيل القرار. وفي نيويورك وأديس أبابا، عقدت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات جلسات إحاطة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بمن فيها الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة والجهات المانحة ومراكز البحوث، وذلك من أجل التعرف على وجهات نظرها وتوقعاتها فيما يتعلق بتنفيذ القرار. وقدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة إحاطة في ثلاث مناسبات إلى الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحله الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها (في شباط/فبراير وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2024)، وكذلك إلى لجنة الأركان العسكرية. وعقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي مشاورات أولية مع أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للحصول على توجيهاتهم الأولية بشأن القرار 2719 (2023).

وأجرى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي مشاورات أولية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لإرساء الأسس اللازمة للتحليل المشترك وتحديد المتطلبات التشغيلية الناجمة عن القرار وعن تهيئة بيئة مواتية للتنفيذ المشترك للقرار 2719 (2023).

وفي 16 نيسان/أبريل 2024، عقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في نيويورك، الاجتماع الثالث والعشرين لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. واتفقت فرقة العمل المشتركة على أن يسافر فريق من ممثلي فرقة العمل المشتركة بين الإدارات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرار 2719 (2023) إلى أديس أبابا للشرع في تبادل الآراء على مستوى رفيع مع نظرائهم في الاتحاد الأفريقي بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ القرار، وذلك بدعم وتيسير من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

وفي يومي 23 و 24 أيار/مايو 2024، عقدت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أول مشاورات لها بالحضور الشخصي، في أديس أبابا، وتناولت مسألة تفعيل القرار 2719 (2023). وناقش أعضاؤها القرار فقرتين لفقرتين للتوصل إلى فهم مشترك بشأن آثاره على الجاهزية المؤسسية ضمن المجالات المذكورة في القرار. وعقب الزيارة، تم إعداد المسودة الأولى لخريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تفعيل القرار 2719 (2023). وعلاوة على ذلك، أنشأت

فرقة العمل المشتركة أربعة مسارات عمل رئيسية لإتاحة المزيد من التبادل على المستوى التقني، هي: (أ) التخطيط المشترك وصنع القرار وإعداد التقارير؛ (ب) والدعم المقدم للبعثات؛ (ج) والتمويل والميزنة؛ (د) والامتثال وحماية المدنيين.

في الفترة الفاصلة بين 29 و 31 تموز/يوليه 2024، وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عقدت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اجتماعها الثاني بالحضور الشخصي عن مسألة تفعيل القرار 2719 (2023). واستندت المشاورات الثانية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى نتائج الاجتماع الأول بالحضور الشخصي وإلى الأعمال اللاحقة التي تمت من خلال الاجتماعات الأسبوعية عبر الإنترنت التي عقدتها مسارات العمل الأربعة. وأتاحت فرصة للقيام على المستوى التقني باستعراض مشروع خريطة الطريق المشتركة بشأن تفعيل القرار وبوضعه في صيغته النهائية. وقد تمت مراجعة المسودة النهائية لخريطة الطريق المشتركة من قبل وكلاء الأمين العام لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن.

وتوضح خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتفعيل القرار 2719 (2023) المبادئ الرئيسية التي ستوجه جهودهما في تنفيذ القرار. وترتكز هذه المبادئ على أربعة أهداف استراتيجية تتعلق بالمجالات الأولية الأربعة التي نوقشت وبمسارات العمل التي أرسيت. وتعرض خريطة الطريق المشتركة تفاصيل الإجراءات التي يلزم للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اتخاذها، سويةً وكل على حدة، من أجل ضمان جاهزيتهما المؤسسية لتنفيذ القرار ضمن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية. وضمن خريطة الطريق المشتركة، تتضمن مسارات العمل المواضيعية الأربعة المزيد من التفاصيل التي تضبط المنجزات المستهدفة والكيانات الرائدة والجدول الزمني.

وقد اتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أن خريطة الطريق المشتركة يجب أن تظل مرنة بما فيه الكفاية لمراعاة العمل الذي يتعين على كل منهما القيام، سويةً وبشكل منفرد، من أجل ضمان جاهزيتهما المؤسسية لتنفيذ القرار 2719 (2023)، مع السماح في الوقت نفسه باتباع نهج تطليحي تجاه أي تنفيذ محتمل للقرار في المستقبل. كما تم الاتفاق على ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية من أجل تنفيذ القرار وخريطة الطريق تفعيله.

وخلال المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، قمْتُ أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإقرار خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تفعيل القرار 2719 (2023)⁽¹⁾.

حالة تنفيذ القرار 2719 (2023)

رغم أنَّ معظم تركيز الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كان منصبا، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، على وضع خريطة الطريق المشتركة لتفعيل القرار، تعمل المنظمتان أيضًا على تطوير عمليات للتخطيط المشترك، وذلك بالاستناد إلى الخبرات المشتركة وبمراعاة منصة التعاون القائمة بينهما. وتعتمد الاستدامة التشغيلية لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي على تعزيز التعاون بين الاتحاد

(1) انظر: www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2024-10-22/note-correspondents-joint-communic%C3%A9-of-the-8th-au-un-annual-conference

الأفريقي والأمم المتحدة في تقديم الدعم العملياتي. وسيطلب ذلك أيضًا مراجعة الأطر والطرائق التشغيلية لضمان ملاءمتها للغرض المنشود في تلبية متطلبات النشر السريع. وستكون الاعتبارات والترتيبات المالية مهمة في مرحلتى التخطيط والتنفيذ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي (من بدايتها وحتى إغلاقها)، وهي لا بد أن تكون متوافقة مع القرار 2719 (2023).

ويتيح تنفيذ القرار 2719 (2023) فرصاً لمواصلة تعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك والانضباط السارية، وأيضاً لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، على الرغم من بيانات العمليات المعقدة.

الاشتراك في التخطيط وصنع القرار وإعداد التقارير

متطلبات الإبلاغ والرصد بشأن حالة تنفيذ ولايات عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن في إطار القرار 2719 (2023)، وبشأن حالة تنفيذ القرار، ترد تباعاً في الفقرتين 15 و 16 من القرار. وفي هذا الصدد، اتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على وضع آلية للإبلاغ والتشاور وطرائق خاصة بالقرار 2719 (2023)، وذلك بالاستناد إلى الممارسات السابقة.

وعلاوة على ذلك، واستجابة للطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 23 أيار/مايو 2024 (S/PRST/2024/2)، قامت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باستعراض المبادئ التوجيهية للتخطيط المشترك التي صيغت في البداية في شباط/فبراير 2024، وتم استبدالها بوثيقة طرائق تخطيط مشتركة أصغر حجماً وأكثر فعالية، تركز على التقييم والتخطيط واتخاذ القرارات لإنشاء عمليات جديدة لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي وفي إطار القرار 2719 (2023). ومن المتوقع أن يشترك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في القيام قريباً بوضع الصيغة النهائية من وثيقة طرائق التخطيط المشترك.

الدعم المقدم للبعثات

عملاً بمقتضيات الفقرات 8 و 9 و 14 من القرار 2719 (2023)، اشتركت الأمانة العامة مع نظرائها في الاتحاد الأفريقي في وضع منجزات مستهدفة مشتركة لإدراجها ضمن خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتفعيل القرار، مع إعطاء الأولوية لتعزيز الجاهزية المؤسسية والعملياتية للمنظمتين من خلال تحديد وتعيين متطلبات الدعم اللازمة لتنفيذ وإسناد عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون وضع الصيغة النهائية لطرائق تخطيط الدعم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية في تحديد عمليات التخطيط المتفق عليها، وأيضاً في ضمان المواءمة بين اللوجستيات والعمليات داخل عمليات دعم السلام التي سيقودها الاتحاد الأفريقي مستقبلاً بموجب الإذن الوارد في القرار 2719 (2023).

وعلى المدى القصير، يشكل نموذج مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم النهج المفضل لدى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لأنه سوف يتيح تطبيق قواعد الأمم المتحدة ولوائحها، ويوائم بين المسؤولية والمساءلة، ولأنه مستدام وقابل للتنبؤ به، فضلاً عن كونه قد جُرب من قبل المنظمتين. إلا أنه من المهم، وفي الأجلين المتوسط والبعيد، أن تواصل المنظمتان التعلم من آليات الدعم التشغيلي الخاصة بكل منهما، بما في ذلك الاتفاقات الإطارية ومفاهيم الدعم ونظم إدارة القواعد اللوجستية الإقليمية، وذلك من أجل تعزيز الجاهزية المؤسسية والعملياتية.

وعلاوة على ذلك، أتاح مسار العمل المتعلق بدعم البعثات الاتفاق على ضرورة تعزيز التعاون المؤسسي والتعلم المشترك بين خبراء الدعم العملياتي، بما في ذلك من خلال برنامج تبادل المعارف والخبرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، قام وكيل الأمين العام للدعم العملياتي ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، بالكشف عن مخطط عام لمبادرة جديدة هامة ضمن إطار برنامج تبادل المعارف والخبرات، يُعرف باسم التدريب التآزري لخدمة موارد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وسوف يُسهم هذا التدريب، الذي اشتركت في إعداده فرق فنية من المنظمين، في إعداد مديري الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للوفاء بشكل أفضل بأعباء مسؤوليات الدعم العملياتي عند الانخراط في عمليات مشتركة، ومنها العمليات المنفذة بموجب القرار 2719 (2023). ويهدف التدريب التآزري أيضًا إلى الإسهام في تعزيز الجاهزية المؤسسية لدى المنظمين لتنفيذ القرار.

التمويل والميزنة

خلال مناقشات مسار العمل المعني بالتمويل والميزنة، أطلع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الحاضرين على عمليات التمويل والميزانية العامة الخاصة بكل منهما. وعند مناقشة سير عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حددت المنظمان مجالات التعاون بينهما، بما في ذلك التعاون على صياغة الميزانيات وعلى عمليات الهيئات التشريعية بالأمم المتحدة. وخلال المشاورات والمناقشات، استكشفت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن سبل ضمان الاتساق والمواءمة بين سياسات ولوائح كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وذلك بهدف تسريع عملية الموافقة على الميزانية وصرف الأموال، اللازمين للنشر السريع.

وفيما يتعلق بمسألة تقاسم الأعباء والطريقة التي سيشترك بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حشد نسبة الـ 25 في المائة غير الممولة من الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة، والمنصوص عليها في القرار 2719 (2023)، تم الاتفاق على ضرورة وضع استراتيجية تفاعل مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة تشمل التعاطي السياسي مع مختلف الجهات والعناصر صاحبة المصلحة بشأن تعبئة الموارد.

الامتنال وحماية المدنيين

في الفقرة 11 من القرار 2719 (2023)، شدد مجلس الأمن على الحاجة من "الناحية التشغيلية" لتخطيط وتنفيذ عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتحصل على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة وفقا لإطار الاتحاد الأفريقي للامتنال للقانون الدولي الإنساني وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اتخاذ خطوات، بما في ذلك من خلال مشروع إطار الاتحاد الأفريقي للامتنال والمساءلة الجاري تنفيذه، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل ضمان الامتنال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك والانضباط السارية، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز حماية المدنيين والتشجيع على النهج المراعية للمنظور الجنساني. وسيقوم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتقييم التقدم المحرز وتحديد طرائق العمل للمستقبل.

وفي إطار مسار العمل المتعلق بالامتنال وحماية المدنيين، وكذلك بالشراكة الجارية مع الاتحاد الأفريقي بشأن السلوك والانضباط، عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً على تحديد أولويات التنفيذ في مجالات إدارة الحالات ومساعدة الضحايا والإجراءات التصحيحية والإبلاغ عن سوء السلوك والتواصل مع الدول الأعضاء بشأن مسائل سوء السلوك وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجري حالياً تنفيذ أنشطة بعينها من أجل المضي قدماً في التنفيذ ضمن هذه المجالات. كما استعرضت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي السياسات المتعلقة بالسلوك والانضباط والاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2018، وذلك في إطار حلقات عمل بقيادة الاتحاد الأفريقي نُظمت في تشرين الأول/أكتوبر 2024 بهدف تحديث السياسات في عام 2025 كجزء من تعزيز إطار الاتحاد الأفريقي للامتنال والمساءلة وتنفيذه بمقتضى القرار 2719 (2023). وفي الوقت نفسه، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات لتحديد العمليات والقدرات والهياكل اللازمة، في المقر وعلى مستوى البعثات الميدانية، لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة في بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، ضمن سياق القرار 2719 (2023).

كما تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على توطيد الاستعداد المؤسسي المشترك بشأن حماية المدنيين. وأحرزت المنظمتان تقدماً في تحديد وثائق التخطيط الاستراتيجي الرئيسية التي يتعين ضمانها تعميم حماية المدنيين للتأكد من المواءمة والتكامل في العمليات التي يتم نشرها في إطار القرار 2719 (2023). وعلاوة على ذلك، تم وضع مخطط وخطة لتقييم الاحتياجات من القدرات والموارد، ومنها التدريب وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وذلك لفائدة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من أجل حماية المدنيين بفعالية. وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضاً المناقشات لاستكشاف نطاق وطرائق عمل تلك العمليات من أجل تحقيق الفعالية في إنجاز مهام حماية المدنيين. وشمل ذلك إجراء مناقشات بشأن أطر العمل والخيارات التي من شأنها أن تتيح لعمليات دعم السلام، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، تنفيذ مهام حماية المدنيين على نحو مرن وضمن سياق بعينه.

وخلال مشاورتهما، سلط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الضوء على الدور المركزي لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وأيضاً للقرارات اللاحقة، في تعزيز الانتعاش والاستقرار، ودعم عمليات السلام وتعزيز الأمن والحوكمة على المدى الطويل، بما في ذلك في إطار مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2030، والتنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتم تحديد مسألة تعميم منظورات المرأة والسلام والأمن على نطاق جميع مسارات العمل على أنها ضرورية لتعزيز الفعالية التشغيلية.

وحدد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أولويات فورية في مجال الشراكة، شملت إجراء تقييم لحالة تنفيذ القرار 1325 (2000)، إلى جانب قرارات مجلس الأمن اللاحقة وبيانات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك على المستوى التشغيلي وضمن سياق القرار 2719 (2023). وهناك أولوية أخرى تتمثل في وضع اللامسات الأخيرة على سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن تعميم مشاركة المرأة في عمليات دعم السلام من أجل تلافي الثغرات في القدرات والإمكانيات اللازمة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضمن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتشمل مجالات التعاون الإضافية التي تمت مناقشتها مراجعة وتعزيز وثائق الاتحاد الأفريقي لتخطيط العمليات من أجل

ضمان إدماج الجوانب المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كامل وإعطائها الأولوية. كما استكشفت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خيارات بشأن التمويل المستدام والانخراط المتواصل للنهوض بهذا العمل.

وبشكل عام، ركزت المناقشات على ضرورة الامتثال لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، في عمليات مكافحة الإرهاب المدنية والقتالية على حد سواء، وكذلك في الأنشطة الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف. وهذا النهج ضروري لضمان فعالية هذه الجهود على المدى الطويل ولتحقيق الاستقرار المستدام.

التطبيق المحتمل لإطار القرار 2719 (2023) على ظرف بعينه أو حالة بعينها

منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، جرت عدة مناقشات بين الدول الأعضاء بشأن إمكانية تطبيق إطار القرار على ظروف أو حالات بعينها في أفريقيا.

وبناءً على طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الوارد في بيانه الصادر عن اجتماعه 1217، المعقود في 20 حزيران/يونيه 2024، وعملاً بمقتضيات الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2748 (2024) فيما يتعلق بالبعثة الخلف للبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، قدمت إلى مجلس الأمن، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تقريراً مشتركاً مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأوصينا، في هذا التقرير، بالتنفيذ المختلط للقرار 2719 (2023) باعتباره الحل الوحيد لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي للديمقراطية وتحقيق الاستقرار في الصومال.

خاتمة وملاحظات

يواجه هيكل السلام والأمن الدولي بشكل متزايد تحديات أمنية عابرة للحدود الوطنية تتسم بمزيد التعقيد، منها استخدام تكتيكات غير متكافئة من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والإرهابيين والمتطرفين العنيفين. وفي الوقت نفسه، ما فتئ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يقومان بتوطيد شراكتهما من أجل السلام والأمن. فاعتماد قرار مجلس الأمن 2719 (2023) وتنفيذه يتيحان فرصاً جديدة لزيادة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بما يحقق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات البنادق بحلول عام 2030. والقرار يستجيب لدعواتي التي وجهتها من أمد بعيد من أجل توفير موارد مستدامة يمكن التنبؤ بها لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وهو يمثل خطوة هامة إلى الأمام في قدرتنا على مواجهة الأزمات بالتعاون مع شريكنا الإقليمي. وأنا أثني مرة أخرى على مجلس الأمن لاعتماده القرار 2719 (2023).

وخريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتفعيل القرار 2719 (2023) هي وثيقة قابلة للتعديل. وهي بمثابة إطار عمل لمواصلة تعزيز أداء المنظمين وتأثيرهما بشكل عام. وبالتالي، فإن تنفيذ أنشطة خريطة الطريق ليس شرطاً مسبقاً لتطبيق القرار 2719 (2023) ضمن ظروف أو حالات قطرية معينة. والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في نشر عملية لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي وبإذن من مجلس الأمن في إطار القرار 2719 (2023).

وتشترك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تاريخ طويل من الدروس المستفادة والشراكة. والمنظمتان سوف تحتاجان إلى التكيف باستمرار وإلى تعزيز قدرتهما وتعديل عملياتهما الداخلية من أجل تعهد وتعزيز الجاهزية المؤسسية لنشر وإدارة أنواع جديدة من البعثات في إطار القرار 2719 (2023). ومنذ

اعتماد القرار، خصصت المنظمتان كلتاها موارد بشرية ومالية لوضع خريطة الطريق المشتركة وبدء تنفيذ أنشطتها. وسيكون من المهم التأكد من امتلاكهما للقدرة والنظم والإجراءات والعمليات اللازمة، وحصولهما أيضاً على الدعم المستمر من جانب الدول الأعضاء، وذلك بغية التنفيذ التام لخريطة الطريق المشتركة.

وسيل تنفيذ القرار 2719 (2023) يتطلب التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وإذا ما قرر المجلسان الإذن بمثل هذه البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، فإن عملية منسقة لصنع القرار من شأنها أن تعزز الاتساق والتكامل بين الاستجابات الصادرة عن المجلسي، وكذلك بين أنشطة عمليات الأمم المتحدة للسلام وأنشطة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ومن شأن التنسيق الوثيق بين المجلسين أيضاً أن يعزز الفعالية الشاملة لجهود السلام والأمن في القارة الأفريقية من خلال توجيه رسالة موحدة إلى الجهات الشريكة الرئيسية، ومنها البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة مالياً، وأن يساهم في تعزيز الدعم الأوسع نطاقاً لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمأذون بها في إطار 2719 (2023). ومن شأنه أيضاً أن يمكّن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والمأذون بنشرها بموجب القرار 2719 (2023)، من الحصول على دعم وتوجيه مشتركين مستدامين من قبل المجلسين. وفي هذا الصدد، أرحب بالمناقشات التي جرت بشأن تنفيذ القرار 2719 (2023) وبشأن عمليات دعم السلام في أفريقيا خلال الحلقة الدراسية غير الرسمية التاسعة المشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي عقدت في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وقد حافظ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الأخذ بنهج مشترك في تفعيل القرار 2719 (2023) وتنفيذه. وستكون هناك حاجة إلى إجراءات سياسية وعملياتية مشتركة ضمن جميع مراحل تنفيذ القرار بغية تنفيذ إطاره بنجاح. وعلاوة على ذلك، طُلب إليّ في الفقرة 15 من القرار 2719 (2023) أن أقدم، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقارير مشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة تنفيذ ولاية عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي يأذن بها المجلس في إطار القرار. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصي بأن يتم تقديم تقاريري السنوية إلى مجلس الأمن على شكل تقرير مشترك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش